

سعيد يامر بإقالات بديوان الغنوشي



الجمعة 15 أكتوبر 2021 06:56 م

قرر الرئيس التونسي قيس سعيد، إقالة رئيس وأعضاء ديوان رئيس البرلمان راشد الغنوشي، في خطوة جاءت على شكل أوامر رئاسية [] وصدرت، الخميس، في الجريدة الرسمية، خمسة أوامر رئاسية، تعلق بإقالة أحمد المشرقي رئيس ديوان رئيس البرلمان راشد الغنوشي، بالإضافة إلى إقالة وسيم الخضراوي، وأسماء الجمازي، ومحمد الغرياني، وجمال الطاهر العلوي من مهامهم كمكلفين بمهمة بديوان رئيس البرلمان []

في سياق آخر، حذرت اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمجلس النواب الأمريكي، الخميس، من وضع الديمقراطية في تونس، وقالت إنها "مهتدة وفي خطر".

جاء ذلك خلال جلسة استماع افتراضية عقدت بمشاركة عدد من النواب والخبراء السياسيين []

وحملت الجلسة عنوان: "وضع الديمقراطية في تونس والخطوات المقبلة للإدارة الأمريكية تجاه في البلاد".

وفي مداخلته قال رئيس اللجنة النائب الديمقراطي، تيد دويتش؛ إن "الديمقراطية التونسية في خطر بعد شروع الرئيس قيس سعيد في فرض سلطات تنفيذية، مع استمرار تعليق عمل البرلمان".

وأضاف: "قلقون بشكل بالغ من الإجراءات التي اتخذها الرئيس سعيد، رغم التحركات الإيجابية خلال الأسابيع الماضية".

كما أشار أنه لا يزال هناك عدد من البرلمانيين " قيد الاحتجاز في تونس بتهم ذات طابع سياسي وبدون أي مؤشرات على موعد إعادة فتح البرلمان وإطلاق سراحهم".

وقال: "تونس حققت مكاسب كبيرة خلال السنوات الـ11 الأخيرة، وعلى شعبها وقادتها مواصلة العمل على إقامة الحكومة التي يستحقون ويريدون".

كما شدد على استعداد واشنطن "لدعم الانتقال الديمقراطي في تونس وعملية الإصلاح الدستوري"، لافتا إلى أن الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي "يريدان الاستقرار لتونس".

والثلاثاء، هنأت الولايات المتحدة، على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس تونس على تشكيل حكومة جديدة، معبرة عن تطلعها "لإرساء مسار يشمل الجميع من أجل عودة سريعة إلى النظام الدستوري".

في المقابل، عبر الرئيس التونسي قيس سعيد، عن استياء بلاده من إدراج الأوضاع بها على أجندة الكونغرس الأمريكي للمناقشة []

جاء ذلك خلال استقباله السفير الأمريكي لدى بلاده دونالد بلوم، في قصر قرطاج، مساء الخميس، وفق بيان للرئاسة التونسية []

ومنذ 25 تموز/ يوليو الماضي، تعاني تونس أزمة سياسية حادة، حيث بدأ الرئيس التونسي قيس سعيد سلسلة قرارات استثنائية، منها تجميد اختصاصات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه، وإلغاء هيئة مراقبة دستورية القوانين، وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، وترؤسه للنيابة العامة، وإقالة رئيس الحكومة، هشام المشيشي []

ورفضت غالبية القوى السياسية بينها حركة "النهضة" قرارات سعيد الاستثنائية، واعتبرتها "انقلابا على الدستور".

وفي الثاني والعشرين من أيلول/ سبتمبر الماضي، أعلنت الرئاسة التونسية أن الرئيس قيس سعيد أصدر أمرا رئاسيا يتعلق بالتدابير الاستثنائية، تضمن " مواصلة تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب، ومواصلة رفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه".

وأوضحت أن هذا الأمر الرئاسي الذي حمل الرقم 117، تضمن أيضا "وضع حد للمنع والامتيازات كافة، المسندة لرئيس البرلمان وأعضائه"، إلى جانب تدابير أخرى خاصة بممارسة السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، و"مواصلة العمل بتوطئة الدستور وبالباين الأول والثاني منه، وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع هذه التدابير الاستثنائية"، في إمعان في انقلابه على الدستور وديمقراطية البلاد واحتكاره للسلطة

والاثنين الماضي، تم الإعلان عن تشكيلة الحكومة التونسية الجديدة، التي ضمت 24 حقيبة وزارية، برئاسة نجلاء بودن، والمكلفة بالمنصب، في 29 أيلول/ سبتمبر الماضي، كأول سيدة تترأس حكومة البلاد